

# المائز بين صفات الخالق والمخلوق



د. الشيخ أحمد الماحوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المائز بين صفات الخالق والمخلوق

لا خلاف بين المسلمين قاطبة في أن الله عز وجل متصف بصفات الجمال والكمال، وأن له الأسماء الحسنی والصفات العلیا، والقرآن الكريم مليء بذكرها في أكثر سورته، بل في جميعها.

قال تعالى: «هو الله لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنی يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم» (1)

وقال تعالى: «هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم» (2).  
وأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وخطب أمير المؤمنين عليه السلام وكلمات أهل البيت عليهم السلام مليئة أيضا بذكر الأسماء والصفات الكمالية والجمالية والجلالية لله تعالى، ويكفينا دعاء الجوشن الكبير ودعاء المجير، وغيرها من الأدعية.

إلا أن النزاع وقع في كيفية حمل هذه الصفات عليه تعالى، وهل أنها عين ذاته أم أنها زائدة عليها.

(1) سورة الحشر

(2) سورة الحديد 3

## ❖ الصفات الزائدة:

توضيح ذلك: حينما نقول «الجدار أبيض» فعندنا شيئان: الجدار والبياض، وهما من حيث المفهوم يختلفان، فمفهوم الجدار غير مفهوم البياض وبالعكس ، وكذلك أيضاً في الخارج العيني عندنا جدار تارة يكون أبيضاً وأخرى لا يكون كذلك بل يكون أحمرأ مثلاً ، وعندنا بياض في الخارج تارة يكون جداراً وأخرى لا يكون ، بل يكون طيراً مثلاً. فالمتعقل من الجدار غير المتعقل من البياض، بمعنى أن معنى البياض غير معنى الجدار، ولكي يتحقق في الخارج الجدار الأبيض لابد أولاً من تحقق البياض وتحقق الجدار ثم يعرض البياض على الجدار فيتصف الجدار بعد ذلك بكونه أبيض أو ذو بياض.

فمفهوم البياض زائد على مفهوم الجدار بمعنى أن مفهوم البياض غير مفهوم الجدار من حيث الوجود الذهني والمفهومي والتصوري، وكذلك أيضاً من حيث الوجود الخارجي فإن الجدار له تحقق وقد يتحد مع البياض وقد لا يتحد بل يتحد مع غيره من بقية الألوان.

فحينما يقال: بياض لا ترسم في الذهن صورة الجدار، وبالعكس حينما يقال: جدار لا تنتقش في الذهن صورة البياض ، فأحدهما غير الآخر ذهنياً وخارجاً ، نعم قد يتحدان في الذهن والخارج في الجدار الأبيض ، وهذا معنى أن صفة البياض زائدة على الجدار ، فيصح سلب البياض عن الجدار وبالعكس ، فتقول جدار وليس بأبيض ، ونقول أبيض وليس بجدار.

مثال آخر : حينما نقول : « زيد عالم » فحقيقة زيد لا دخل للعلم فيها ، كما أن حقيقة العلم لا دخل لزيد فيها أيضا ، فحقيقة زيد زائدة على حقيقة العلم بمعنى أنها غيره ، فقد يتصف بأنه ذو علم وقد لا يتصف بل يتصف بضده وهو الجهل ، فالعلم ليس صفة ذاتية لزيد بل هو صفة عارضة وزائدة عليه ، فحينما يقال ما هو زيد لا يؤخذ العلم في تعريفه ، وكذلك حينما يقال ما هو العلم لا يؤخذ زيد في تعريفه.

بخلاف حينما نقول «الأبيض بياض » فإنه وإن كان المتعلق من البياض غير المتعلق من الأبيض لاختلاف الهيئته ، لكن ليس الأبيض شيئا زائداً على البياض في الخارج بل هما متحدان بمعنى أن الصفة عين الموصوف ، بخلافه في « الجدار الأبيض » فإن الصفة غير الموصوف ، والموضوع غير المحمول مفهوماً من حيث الوجود الذهني و التعقلي ، وغيره من حيث الوجود الخارجي.

فنحن يمكن أن نسلب البياض عن الجدار ونقول « الجدار ليس بأبيض » ويصح هذا السلب ، وكذا يصح سلب العلم عن زيد ، إلا إنه لا يمكن أن نسلب البياض عن الأبيض ونقول « البياض ليس بأبيض » ، فهذه القضية كاذبة وليست بصادقة.

### ❖ الصفات العينية:

مثال آخر : حينما نقول : « الإنسان ناطق » ، المتعلق من أحدهما غير المتعلق من الآخر مفهوماً ، فالناطق شيء والإنسانية شيء آخر في عالم الذهن ، لكن في الخارج لا يمكن أن يفترقا ، وحينما يقال ما هو الانسان ؟

يقال : هو حيوان ناطق ، فالنطق أخذ قيداً في تعريف الإنسان ، وليس بإمكاننا أن نسلب النطق عن الإنسان ، فلا يصح أن نقول : الإنسان ليس بناطق ، أو الناطق ليس بإنسان<sup>(1)</sup>.

### ❖ الضابطة بين الصفات الذاتية والزائدة:

من هنا: يمكن أن نشكّل ضابطة في التمييز بين الصفات الذاتية والصفات الزائدة على الذات: أن كل ما صحّ سلبه عن الذات فهو ليس بصفة ذاتية، وكل ما لم يصح سلبه عنها فهو صفة ذاتية.

ففي قولنا مثلاً: «الإنسان ناطق» لا يمكن سلب النطق عن الإنسان، وعليه فصفة النطق بالنسبة للإنسان ذاتية لا زائدة، وبتعبير آخر أن الله تعالى خلق الإنسان ناطقاً، لا أنه خلقه ثم جعل له النطق، بل أوجده ناطقاً بجعل واحد بسيط، ولذا لا يمكن سلب النطق عنه ، ومع انعدام صفة النطق في الإنسان يتحول إلى حقيقة أخرى لا أنه يبقى على إنسانيته.

بخلاف العلم والشجاعة فإنها صفات يمكن أن تسلب عن الإنسان، إذ أن الله عز وجل خلق الإنسان وهو لا يعلم شيئاً من العلوم الحسولية «والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً»<sup>(2)</sup> ، ثم بعد ذلك اتصف الإنسان بالعلم والشجاعة وغيرها من الصفات الزائدة عليه.

---

(1) نعم يمكن سلب الناطقية عن الإنسانية من حيث المفهوم، فنقول الإنسان ليس بناطق مضموماً، وهذا معنى أن المتعقل من الإنسانية غير المتعقل من الناطقية.

(2) النحل: 78

فمعنى زيادة الصفة على الموصوف: أن الصفة غير الموصوف تعقلاً وخارجاً، ومعنى الصفة الذاتية أنها غير الموصوف في عالم التعقل، أما في الخارج فإنها عين الموصوف ولا يمكن أن تنفك عنه، لذا يصح سلب الصفات الزائدة دون الصفات الذاتية.

### ❖ كلام المناطق:

وقد فرّق المناطق بين الصفة الذاتية والعرضية بقولهم: إن الصفة الذاتية توضع حينما يوضع الموضوع وترفع حينما يرفع، فإذا وجد الموضوع ولم يوجد المحمول أو وجد المحمول ولم يوجد الموضوع فالمحمول - وهو الصفة - ليست بذاتية.

ففي قولنا « الجدار أبيض » فإذا تحقق البياض بمجرد تحقق الجدار فهو صفة ذاتية وإلا فهو صفة غريبة ، ففي المثال يمكن أن يتحقق الجدار وليس بأبيض ، ويمكن أن يتحقق البياض وليس بجدار ، من هنا يعرف أن صفة البياض للجدار ليست بذاتية.

أما في قولنا : « الأربعة زوج » أو « الانسان ناطق » فإن مجرد تحقق الأربعة والإنسانية هو تحقق للزوجية والناطقية ، وتحقق الناطقية هو تحقق للإنسانية ، ولا يمكن أن نجد ناطقاً في الخارج وليس بإنسان أو إنسان وليس بناطق.



## ❖ صفات الله ذاتية أم زائدة؟

إذا عرفت ذلك فالله سبحانه وتعالى متصف بصفات الجمال والكمال والهيبة والحجاب ، والقرآن والعرفان والبرهان يثبت هذه الحقيقة ، وأسمائه الحسنى هي أسماء هذه الصفات ، فنرجع إلى سؤالاتنا هل هذه الصفات المحمولة عليه تعالى ذاتية أم زائدة عليه.

### ○ النظريات المهمة في المقام ثلاث:

#### الاولى : النظرية المنسوبة للأشاعرة.

أن صفاته تعالى زائدة عليه من حيث المفهوم - وهذا واضح - ومن حيث التحقق الخارجي ، فحينما نقول « الله عالم وقادر وحي » فمعنى ذلك أنه هناك ذات اتصفت بالعلم والقدرة والحياة ، فالثلاثة شيء والذات المقدسة شيء آخر.

وبتعبير آخر : أنه لا بد أولاً من ذات ومن علم وقدرة وحياة ، ثم تتصف تلك الذات بالعلم والقدرة والحياة ، فتصبح عندنا ذات عالمة وقادرة وحيّة ، فلا فرق بين صفات الله وصفات المخلوقين ، من كونها زائدة على الذات مفهوماً ومصداقاً ، نعم الفرق أن صفات المخلوقين حادثّة وصفات الخالق قديمة وغير حادثّة.

ودليلهم على ذلك : أن الحمل لا بد فيه من التغاير بين المحمول والموضوع وإلا لم يصح الحمل ، فلا يصح حمل الشيء على نفسه فلا يقال « الإنسان

إنسان ، الناطق ناطق ، والحيوان حيوان « ومنشأ عدم الصحة عدم التغير بين الموضوع والمحمول.

وبما أنه يصح حمل مجموعة من الصفات على الله تعالى فنقول : الله عالم ، الله قادر ، الله مريد ، فصحة هذه القضايا الحملية تقتضي وجود المغايرة بين المحمول والموضوع قطعاً ، والقول بأن صفاته عين ذاته يستلزم منه عدم صحة الحمل ، وبما أن الحمل صحيح فيستكشف منه أنها زائدة على ذاته!!!

### النظرية الثانية : نظرية بعض أهل الاعتزال.

وهي نظرية نيابة الذات عن الصفات، من دون أن يكون هناك صفة متحققة ، فقولنا : الله عالم وقادر ، يعنى بنفسه لا بعلم وقدرة وحياة ، فهو عالم لا بعلم ، وقادر لا بقدرة ، وحي لا بحياة.

قال عباد بن سليمان : هو عالم ، قادر ، حي ، ولا أثبت له علماً ، ولا قدرة ولا حياة ، ولا أثبت سمعا ولا أثبت بصراً ، وأقول هو عالم لا بعلم ، وقادر لا بقدرة ، وحي لا بحياة ، وسميع لا بسمع ، وكذلك سائر ما يسمى من الأسماء التي يسمى بها.

وتوضيح ذلك أكثر: إن الآثار المترتبة على الصفات مترتبة على الذات ، فحينما ننظر إلى أفعال الله نجد أنها أفعال من له العلم والقدرة والسمع والبصر والحياة ، وهذا هو المطلوب ، فخذ الغايات واترك المبادئ ، من



قبيل أنه لا يعرف الرماية لكنه حينما يرمي دائماً يصيب ، فهو ليس برامي ولكن رميته رمية رامي.

وسبب اختيارهم لهذه النظرية؛ أنهم رأوا صحة حمل الصفات على الذات الإلهية، فقولنا : الله عالم ، الله خالق ، الله باريء ، قضايا صحيحة ، فإما أن يلتزموا بقول الأشاعرة - وفيه محاذير ستأتي - وإما القول بعدم صحة هذه القضايا والقرآن والبرهان والعرفان يثبت اتصاف الله بصفات الكمال والجمال ، كما أن القول بصحة هذه القضايا يستلزم المغايرة بين الموضوع والمحمول فيلزم التركيب فيه تعالى وأدلت الأحدية تنفي ذلك ، فالتفصي والتخلص عن هذين المحذورين يكون بالقول بنبابة الذات عن الصفات.

وكلا النظريتين في غاية الفساد: إذ الأشاعرة شبهوا الله بخلقه وبعض المعتزلة عطلوا الله عن الصفات.

أما الأولى : ففيها أولاً: محذور الشرك إذ لازمها أن يكون القدماء تسعة أو أكثر ، إذ قولنا « **الله عالم** » فالله شيء والعلم شيء آخر ، وبما أن الله متصف بالعلم منذ القدم ، فمعنى ذلك أن العلم قديم بقدم الله عز وجل ، وكذلك بقية الصفات الام.

قال الفخر الرازي: إن النصارى كفروا بالله لأنهم اثبتوا ثلاثة قدماء ، وأصحابنا قد أثبتوا تسعة. (1)

---

(1) نهج الحق وكشف الصدق؛ 64

## وقال القاضي عبد الجبار :

وعند الكلابية أنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان أزلية وأراد بالأزلي القديم ، إلا انه لما رأى المسلمين متفقين على أنه لا قديم مع الله لم يتجاسر على اطلاق القول بذلك ، ثم نبغ أبو الحسن الأشعري<sup>(1)</sup> واطلق القول : بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان قديم مت ، لوقاحته وقلته مبالاته بالإسلام والمسلمين.

وثانياً : يلزم منها أيضا التركب في الذات الإلهية وأن يكون البارئ تعالى في مقام الذات فاقد لجميع الكمالات ، ويردّه قيام الدليل البرهاني والقرآني على نفي التركب وأن فاقد الشيء لا يعطيه.

### ويرد على النظرية الثانية :

إن الله عالم أو ليس بعالم و لا ثالث ، إذ التقابل بين العلم والجهل تقابل الملكة وعدمها ، فهو أما جاهل أو ليس بجاهل ، ولازم ليس بجاهل أنه عالم ، وهذا واضح ، مضافاً إلى أنه مخالفة صريحة وواضحة لنص الكتاب والسنة ، ولعل مرادهم : أننا لا نعرف كيفية علمه كما لا نعرف كيفية كنهه وذاته.

---

(1) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وهو مؤسس أصول العقائد لدى أكثر أهل السنة والجماعة وإليه ينسب المذهب الأشعري. فمذهبهم في الفقه إتباع أحد الأئمة الأربعة وفي العقائد أشاعرة

والرد المشترك على كلا النظريتين : صحيح أن الحمل يقتضي المغايرة بين المحمول والموضوع ، فهو كما يقتضي المغايرة من جهة كذلك يقتضي الإتحاد من جهة أخرى ، فلا يمكن حمل المتغايرين والمتباينين كالإنسان والحجر فلا يقال « الإنسان حجر » لعدم الإتحاد أصلاً ، وكذلك لا يمكن حمل الشيء على نفسه فلا يقال « الإنسان إنسان » بل لابد من التغاير من جهة والإتحاد من جهة أخرى.

ففي قولنا « الله عالم » و « الله قادر » حيثية الإتحاد والمغايرة متحققتان ، أما الإتحاد فهو متحقق في الخارج إذ صفاته عين ذاته ، وأما المغايرة فتكفي المغايرة المفهومية في الذهن لتصحيح الحمل.

فمفهوم العلم في الذهن يباين ويغاير سائر المفاهيم ، بل المفاهيم بما هي هي متغايرة مع بعضها البعض ، ويمكن أن يكون الشيء الواحد في الخارج مصداقاً لأكثر من مفهوم.

فزيد - مثلاً - هذا الجزئي الخارجي المتشخص ، يمكن أن يكون مصداقاً لعدة من المفاهيم ، فتشير إليه وتقول : هذا مصداق من مصاديق المقذور ، والمعلوم ، والمعلول لله عز وجل ، وكونه مصداقاً لعدة مفاهيم لا يستلزم منه المحال أو الإثنيية.

**من هنا: تتضح نظرية أهل البيت عليهم السلام:**

أن صفاته تعالى ليست زائدة عليه بل هي عين ذاته ، فهي وإن كانت متعددة ومتغايرة مفهوماً ، إلا أن مصداقها واحد لا شريك له ، صرف محض ، فوق

مالا يتناهى بما لا يتناهى مدة وعدة وشدة ، لم يزل ولا يزال ، فالصفة عين الموصوف ، والصفة عين الصفة الأخرى ، فحيثية علمه هي حيثية سائر الصفات ، لا أن حيثية علمه تختلف عن بقية الصفات بل كلها حيثية واحدة وهي عين الذات.

قال الإمام الصادق عليه السلام: «لم يزل الله عز وجل ربنا ، والعلم ذاته ولا معلوم ، والسمع ذاته ولا مسموع ، والبصر ذاته ولا مبصر ، والقدرة ذاته ولا مقدور» (1).

وأما ما قاله الرازي : أن المفهوم من كونه « قادراً » غير المفهوم من كونه « عالماً » ، وحيثية الذات الواحدة حقيقة واحدة ، والحيثية الواحدة لا تكون عين الحقيقتين ، لأن الواحد لا يكون نفس الإثنين. (2)

يُرد عليه : أن هذا خلط بين المفهوم والمصداق ، إذ كل مفهوم كما قدمنا يغير المفهوم الآخر في عالم التعقل ، ولا يلزم منه التغير الخارجي بالضرورة ، إذ يمكن أن يكون وجود واحد بما هو واحد مصداقاً لمفاهيم متعددة كما بينا.

قال الحكيم السبزواري قدس سره : اختلط عليهم المفهوم بالمصداق ، فيرون اختلاف المفاهيم ويتوهمون اختلاف وجودها ومصداقها بحسبها ، وكأنهم لم يقرع أسماعهم جواز انتزاع مفاهيم مختلفة من مصداق واحد

(1) الكافي الشريف : 1 / 107 توحيد الصدوق : 139

(2) لوامع البينات : 24

وهذا نظير أنه يصدق عليك أنك مقدر لله ومعلوم ومراد ومعلول له،  
وأنت شخص واحد، ولا يمكنك أن تقول: أنا مقدر من جهة، ومعلوم من  
جهة أخرى مثلاً، إذ يلزم أن تكون حيثية مقدرية غير معلومة له،  
مع أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة، وحيثية معلومية غير مقدورة له مع  
ثبوت عموم قدرته، فظهر أن اتحاد مفاهيم كثيرة في الوجود والمصادق  
واقع<sup>(1)</sup>.

### الحيثية الأولى لصفاته تعالى:

فإلخلاصة: إن الحيثية الأولى لصفاته تعالى أنها عين ذاته لا أمراً زائداً  
عليها، وكل صفة هي عين الصفة الأخرى، لا أنه تعالى عالم من جهة  
وقادر من جهة أخرى، بل هو عالم من حيث هو قادر، وقادر من حيث هو  
عالم، وقس على ذلك بقية الصفات.

وليست هذه الحيثية هي الضابطة لتمييز صفات الخالق عن صفات  
المخلوق، فليس كل صفة ذاتية هي صفة للخالق لا غير، إذ لا يخلو أي  
مممكن ومخلوق من صفات ذاتية متعددة تشكل تمام ذاته أو جزئها .

ففي قولنا مثلاً «الوجود موجود» و «الضوء مضيء» و «البياض أبيض» ،  
فهذه القضايا المحمول فيها عين الموضوع ، والصفة عين الموصوف ،  
فليست الصفة والمحمول زائداً على الموضوع والموصوف

---

(1) شرح المنظومة في صفاته تعالى

فليس الوجود في المثال الأول موجود من حيثية وغير موجود من حيثية أخرى، أو أن الوجود جزؤه وجود والجزء الآخر غيره.

بخلاف قولنا «الإنسان ناطق» و «الاربعية زوج» و «الحيوان حساس» ، فإن الناطقية والزوجية والحساسية صفات ذاتية لموضوعاتها ولكنها ليست تمام موضوعاتها بل جزؤها ، فالإنسان مثلا مركب من جزئين وهما الحيوانية والناطقية ، وكلتاها صفتان ذاتيتان ، كل واحدة منهما تشكل جزء الموضوع.

ففي الموجودات والممكنات المركبة تكون الصفات الذاتية جزء الذات ، أما في الموجودات والممكنات البسيطة تكون الصفات الذاتية تمام الذات ، فالعقول مثلا - التي عند الفلاسفة - بما أنها بسيطة فصفاتها الذاتية تكون تمام الذات ، بخلاف الإنسان والحيوان وغيرهما من الموجودات المركبة من الجنس والفصل فالصفات الذاتية فيهما تكون دائما وأبداً جزء الذات ، وليس هناك صفة ذاتية للإنسان تشكل تمام ذاته إذ هذا خلف كونه مركباً.

### ❖ الصفات الزائدة منحصرة في المخلوق:

نعم كل صفة غير ذاتية فهي قطعا ليست بصفة للخالق كما تقدم بيانه ، فالصفات الذاتية لا تختص بالخالق بل هي مشتركة بينه وبين الممكنات ، أما الزائدة فهي منحصرة في المخلوق وليس كل مخلوق إذ

هناك وجودات قدسية شريفة عالية بسيطة صفاتها عين ذاتها ، بل لا يوجد في دار التحقق موجود ومخلوق يخلو عن الصفات الذاتية<sup>(1)</sup> .

### ❖ الضابطة بين الصفتين:

فالضابطة بين صفات الخالق والمخلوق أن صفات الخالق علاوة على أنها ذاتية هي من ذات الخالق لا أنها إفاضة وجعل من الغير ، بخلاف صفات المخلوق فإنها وإن كانت ذاتية لكنها مفاضة ومجعولة من الغير.

فصفات الله تعالى لها ثلاث حيثيات:

**الحيثية الأولى :** أنها عين ذاته لا أنها زائدة عليه.

**الحيثية الثانية :** أنها ليست بجعل وإفاضة من الغير ، بل هي ذاتية وبالذات

---

والمقصود من الذاتية في المقام ما قدمنا بيانه، والضابط فيه عدم صحة سلبه عن الذات بخلاف الصفة الزائدة فإنها يصح سلبها عن الذات ، وقد ذكروا في المنطق والحكمة أن الذاتي له اطلاقات متعددة:

1 - ذاتي باب ايساغوجي الكليات الخمس ، وهو المحمول الذي تتقوم الذات به غير خارج عنها ، وهو النوع والجنس والفضل ، زيد انسان ، والإنسان حيوان ، وزيد ناطق.

2 - ذاتي باب البرهان ، والمقصود به ما كان مأخوذاً في حد موضوعه أو كان موضوعه أو أحد مقوماته مأخوذاً في حده ، وبعبارة أخرى ما كان الذات كافية لانتزاعه بلا واسطة ، فهو أعم مطلقاً من ذاتي باب

ايساغوجي ، ومثاله الانف افطس ، فانه إذا أريد تعريف الافطس أخذ الأنف في تعريفه. (تتمت)



أما صفات المخلوق فإنها وإن كانت ذاتية كالناطقية للإنسان والزوجية للأربعة إلا أنها بإفاضة وجعل من الغير، فاتصاف المخلوق وإن لم يكن بحاجة إلى حيثية تقييدية لكنه بحاجة إلى حيثية تعليلية.

توضيح ذلك: حينما ننسب صفة إلى موصوف ما لا تخلو العلاقة بينهما من أنحاء ثلاثة.

1 - أن يكون حمل الصفة على الموصوف بحاجة إلى حيثية تقييدية وتعليلية.

بمعنى أنه لكي يتصف الموضوع بالمحمول خارجاً لا بد من توسط شيء آخر، ففي قولنا « الجدار أبيض » لا تعرض الأبيضية للجدار إلا بتوسط البياض، إذ الأبيض هو البياض لا الجدار، فالجدار جدار، ولم يؤخذ في حقيقته وتعريفه الأبيضية، فحينما يقال ما هو الجدار لا يقال أنه جوهر أبيض بل يقال أنه جسم غير نامي.

---

**وخلاصة:** الذاتي هنا هو ما يكون إما الموضوع داخل في مقومات المحمول أو العكس، فالفاعل مرفوع، الفاعل لا يؤخذ في تعريف المرفوع، ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريف المرفوع كما تؤخذ في تعريف الفاعل.

3 - الذاتي في باب الحمل والإضافة، وهو ما كان اسناد المحمول للموضوع اسناداً حقيقياً بنظر العرف، كقولنا قام زيد، فإن نسبة القيام لزيد نسبة حقيقية، أما قولنا جرى الميزاب، فإنها ليست نسبة حقيقية، فالجريان عارض غريب على الميزاب،

وإذا كان كذلك فلكي يتصف الجدار بالأبيضية لابد من توسط البياض ، فالأبيضية أولاً وبالذات للبياض وإنما تنسب إلى الجدار للاتحاد معه في الخارج الواقعي ، فهناك جدار وهناك بياض واتحدا في الخارج وكانت النتيجة تحقق هذه القضية « الجدار ابيض » ، فالبياض حيثية تقييدية بمعنى أنها واسطة في عروض الأبيضية على الجدار.

وكما أن اتصاف الجدار بالأبيضية بحاجة إلى حيثية تقييدية وواسطة في العروض كذلك بحاجة إلى واسطة تعليلية وهي افاضة الوجود للجدار والبياض، إذ ليس وجود الجدار والبياض بالذات وإنما وجودهما مفاض ومجعل من الغير وهو الله سبحانه وتعالى.

**2 - أن يكون حمل الصفة على الموصوف بحاجة إلى حيثية تعليلية فقط ولا يحتاج الى حيثية تقييدية.**

بمعنى عدم حاجة الموصوف لكي يتصف بالصفة إلى ضم شيء آخر إليه، ففي قولنا « البياض أبيض » و « الإنسان ناطق » لكي يتصف البياض بأنه أبيض والإنسان بأنه ناطق ليسا بحاجة إلى أمر خارجي ، فاتصافهما بالأبيضية والناطقية ليس بتوسط حيثية تقييدية وواسطة خارجية ، فليس عندنا إنسانية وناطقية ثم عرضت الناطقية على الانسانية ، حتى تكون الناطقية حيثية تقييدية ، بل خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ناطقاً ، فاتصاف الإنسان بالناطقية بحاجة فقط إلى حيثية تعليلية وافاضة من الغير.

### 3 - عدم احتياج الحمل إلى كلا الحثيتين.

فلكي يتصف ليس بحاجة إلى ضم شيء آخر ، وتحققه في الخارج بالذات لا بإفاضة وجود وجعل من الغير ، كصفات الباري فإنها ذاتية بمعنى أنها ليست بحاجة إلى حيثية تقييدية ، وبالذات أي ليس لهذا الاتصاف حيثية تعليلية ، فصفاته ذاتية لذاته لا من شيء غير ذاته.

لذا قال الحكيم السبزواري:

**ما ذاته بذاته لذاته      موجود الحق العلي صفاته**

فبذاته إشارة إلى أن صفاته عين الذات، ولذاته إشارة إلى أنه قائم بالذات لا بالغير ، وما كان هذا شأنه فهو الغني المطلق وهو واجب الوجود وعلت العلل

**الحيثية الثالثة:** وهناك حيثية ثالثة للتفريق بين صفات الخالق والمخلوق ، وهي عدم التساوي في الاتصاف ، فحتى لو كانت القدرة والعلم من الغير فهذا لا يعني أن جميع ما يعلمه الخالق أو يقدر عليه يمكن أن يعطى للعبد والمخلوق ، بل علم الخالق مطلقاً وقدرته المطلقة لا يتحملها العبد ، فوجوده قاصر عن تقبلها لا أنها يمكن أن تعطى فلم تعط ، بل كونه عبداً يقتضي عدم مساواته في جميع الصفات من حيث الشدة مع صفات الخالق.

## فالنتيجة المتحصلة :

**أن المائز بين صفات الخالق والمخلوق هو: أن صفات الخالق بالذات ، أما صفات المخلوق فهي بجعل وإفاضة وإعطاء من الغير.**

### ❖ ثمرة البحث:

فالغلو في حمل الصفات بالنسبة للمخلوقات فيما إذا اعتقد الانسان بأنها ذاتية بمعنى أنها ليست بإفاضة وإعطاء من الله ، أما إذا اعتقد بأنها بإفاضة وإعطاء من الله فهي مهما كانت عظيمة فهي صفة للمخلوق لا للخالق.

فحينما نقول : عيسى آكل ، عيسى شارب ، عيسى قائم ، عيسى حي ، عيسى عالم ، عيسى عامل ، عيسى موجود ، عيسى بصير ، عيسى سميع ، عيسى خالق ، عيسى باعث ، عيسى نافخ ، عيسى حاشر ، عيسى هادي ، عيسى رحيم ، عيسى ماحي ، عيسى عالم للغيب ، إلى آخر القائمة من حمل الصفات الكمالية على عيسى.

هذه الصفات الكمالية التي حملت على موضوعها - وهو عيسى - إن لاحظناها على أنها بالذات لعيسى لا أنها إعطاء وإفاضة من الغير فهذا معناه أن عيسى خالق وليس بمخلوق ، والاعتقاد بذلك هو كفر بل شرك بالله عز وجل ، لا فقط في قولنا عيسى خالق أو عيسى نافخ ، بل حتى في قولنا عيسى عامل أو عالم أو حي أو عيسى موجود ، فصفة الوجود إن كانت

لعيسى بالذات فهو غلو وكفر بالله عز وجل ، وقس على ذلك بقية الصفات.

وإذا لاحظنا هذه الصفات والمحمولات على أنها من الغير - وهو الله سبحانه وتعالى - فهذا هو ضابطة صفات المخلوق ولا يمكن أن تكون صفات للخالق ، فمهما كانت الصفة كمالية وعظيمة فمادامت من الغير فهي صفة للمخلوق ، وإن كان بالذات فهي صفة الخالق ، والاعتقاد والإيمان باتصاف مخلوق بصفة على نحو الاستقلال هو غلو باطل حتى لو كانت تلك الصفة صفة الحياة أو الناطقية أو العالمية وما أشبه ذلك.

**فالعقل حاكم على** : أنه إن كانت الصفة بالذات وليست من الغير فهي صفة للخالق وكمال لواجب الوجود ، وإن كانت الصفة من الغير فهي صفة للمخلوق ويستحيل أن تكون صفة للخالق.

هذا هو مقتضى التحقيق العقلي في المسألة ، والذي يتوافق مع القرآن الكريم وأحاديث النبي الأمي وآله الطاهرين عليهم أفضل الصلاة والسلام .

### ❖ تطبيقات قرآنية:

فعند تلاوة القرآن الكريم نجد أنه ثمة آيات كثيرة حملت وأسندت عدة من الأفعال والصفات للمخلوقين مع أنها قد يتوهم للوهلة الأولى أنها من صفات الباري عز وجل خاصة.

من هذه الآيات قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام « أني قد جئتكم  
بآية من ربكم أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون  
طيراً بإذن الله وأبرئ الأكمه والأبرص وأحي الموتى بإذن الله وأنبئكم  
بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم إن في ذلك لآية لكم إن كنتم  
مؤمنين. » (آل عمران 49)

فنجد أن الآية الكريمة نسبت وأسندت الخلق والنفخ والإحياء إلى عيسى  
عليه السلام ، ولكن كل ذلك بإذن الله ، وتكررت كلمة « بإذن الله »  
حتى لا يتبادر إلى الذهن أن ذلك من عيسى بالذات بل بإقدار من الله عز  
وجل ، والله على كل شيء قدير ، فبإمكانه أن يجعل هذه القدرة لبعوضته  
فضلا عن أنبيائه صلوات الله عليهم أجمعين ، والتشكيك في ذلك  
تشكيك في قدرة الله الواسعة ، فتدبر.

وعليه : فالآية اشتملت على عدة أمور:

- (1) - خلق عيسى عليه السلام هيئة الطير من الطين.
- (2) - نفخ عيسى عليه السلام في تلك الهيئة.
- (3) - صيرورة تلك الهيئة المنفوخة طيراً بإذن الله عز وجل.
- (4) - ابراء عيسى عليه السلام الأكمه والأبرص.
- (5) - وإحياء عيسى عليه السلام الموتى.
- (6) - وعلم عيسى عليه السلام بما يغيب عن حواسه الظاهرية.

**فحينما نقول** : عيسى خالق ، ونافخ ، ومبرىء ، ومحي الموتى ، كل هذه القضايا تصدقها هذه الآية الكريمة وغيرها من الآيات ، وذلك لأن خلق الطير والنفخ فيه صدرَ عن عيسى عليه السلام مباشرة ، واحياء الموتى كذلك ، لكن كل ذلك كما قلنا بإذن الله عزوجل .

إن قلت : لعل ذلك كان بدعاء من عيسى والفاعل هو الله عزوجل ،  
والقرينة على ذلك قوله تعالى بعد النفخ والاحياء « بإذن الله . »

قلت : ما المقصود من الدعاء ، هل هو المعنى المصطلح الذي هو من سنخ الوجود اللفظي ، أم بمعنى الاستمداد وطلب المدد التكويني .

لا شك أنه الثاني ، فهذه الآية ليست على غرار قوله تعالى « قال عيسى بن مريم اللهم أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرانا وآية منك وارزقنا وأنت خير الرازقين ، قال الله إني منزلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين » (1)

فالإنزال في هذه الآية فعل الله تعالى بدعاء من عيسى عليه السلام .

بخلاف آية المقام فإن الخلق والنفخ والاحياء والإبراء فعل عيسى عليه السلام مباشرة ، ولكنه بإقدار من الله عزوجل ، فهو نظير قوله تعالى « وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى » (2)

---

(1) المائدة : 114

(2) الأنفال : 17



فالفعل فعل الله وفعل عيسى ، والرمي فعل لله والرسول ، فلا يمكن أن يدعى بأن الرسول لم يرم وإنما الرامي هو الله فقط ووظيفة الرسول كانت فقط الدعاء ، فهذه الظواهر تشير إلى أن المباشر بالفعل هو الذي يقوم بهذا العمل.

ثم أن قوله تعالى « **بإذن الله** » ليس فقط قيداً للنسخ والإحياء ، بمعنى أن إبراء الأكمه والإخبار عن الغيب ليس بإذنه ، بل هذه اللفظة قيداً لجميع ما تقدمها ، والشاهد على ذلك قوله تعالى في آية أخرى « **وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذني وتبرئ الأكمه والأبرص بإذني وإذ تخرج الموتى بإذني** »<sup>(3)</sup> فالأفعال كلها ينسبها الله إلى عيسى ويخاطبه بها.

مضافاً إلى أنه لو كان الخلق والنسخ والإبراء والإحياء فعل لله تعالى استجابة لدعاء عيسى عليه السلام فلا يحتاج هذا الفعل لتقييده « **بإذن الله** » ، لأن الله إذا أراد أن يحيي أو يميت أو ينسخ أو يبرئ لا يحتاج إلى إذن أحد من الموجودات ، نعم غيره إذا أراد ذلك يحتاج إلى الإذن الإلهي ، فلو كان الفعل فعل الله لما كان بحاجة إلى التكرار في لفظة « **بإذني** » .

---

(3) المائدة 110

وليس الخلق والنفخ والإبراء والإحياء والإماتة بحاجة إلى الإذن الإلهي فحسب ، بل كل حركة وكل فعل في عالم الوجود لا بد وأن يكون بعد الإذن الإلهي ، وهذا هو حقيقة قوله عليه السلام « **لا جبر ولا تفويض** » وحقيقة الإيمان بالبداء ، فليس عملية الخلق والنفخ وما أشبه بحاجة إلى الإذن بل كل حركة وسكون وفعل في عالم الإمكان بحاجة إلى ذلك ، وهذا ما يثبته القرآن الكريم في آيات كثيرة جداً

وللمزيد من التفصيل راجع كتابنا «**صفات الخالق والمخلوق**»

والحمد لله رب العالمين.

أحمد القيدوم الماحوزي

غرة شهر رمضان المبارك سنة 1433 هـ

دولة الكويت